الاردنيون يتساءلون: لماذا يترك الأمريكيون الأردن وحيدا في معركة «التضامن النفطي»؟.. تعثر في الكويت وتراجع سعودي وتبريرات اماراتية

نغمة «تحدي» في الشارع الاردني للظرف الإقتصادي الصعب بعد «تعليق» التضامن النفطي «الخليجي»

عمان ـ «القدس العربي»
من بسام البدارين:

الحاجة كانت ملحة الأسبوع الماضي لإعلان الأردن وعلى أعلى المستويات ضرورة الإعتماد على الذات فيما يتعلق بتحديات الإقتصاد الوطني فالمساعدات «النفطية» المعتادة تعثرت على أكثر من صعيد وجبهة ورسائل مشايخ النفط في بعض دول الخليج قرئت بشكل خاطىء من قبل الحكومة الأردنية وسنة 2007 من السنوات الصعبة أردنيا وإقتصاديا لإنها ستدخل المملكة التي تواجه سلسلة لا متناهية من التحديات في دائرة إستحقاق فوائد الدين الخارجي التي تبلغ فاتورتها حسب الخبراء مليار دولار على أقل تعديل مطلوب تدبيرها.

وهذه الفوائد خصوصا بعد إرتفاع الفاتورة النفطية وجمود التعاون النفطي العربي في السياق كانت طوال الأسابيع الماضية مثارا لنقاش مركزي على صعيد النخبة المعنية بالقرار في عمان وحدة النقاش حولها وصلت لحد الإشارة لعدم وجود تصورات «حكومية» جاهزة حتى الآن لتجاوز هذه المرحلة بأقل الأضرار الممكنة. الأمر الذي يفتح الباب على مصراعيه مجددا لإحتمالات «التغيير الوزاري» على اساس الحاجة لوزارة «إقتصادية» لديها وجهة نظر وتستطيع تدبير مرور آمن من هذه الأزمة.

وكان الغرض «الأمني» قد غلب على طابع الحكومة الحالية عندما شكلت بعد أحداث الفنادق مباشرة في شهر نوفمبر الماضي ورغم عدم وجود اي إشارات على إحتمالات وشيكة لتغيير او تعديل وزاري إلا ان بعض التقارير الصحافية وخصوصا في دول الخليج مثل البحرين بدأت تتحدث عن رحيل لأسباب «إقتصادية» لوزارة معروف البخيت حاليا. وليس سرا في عمان هذه الأيام ان الطاقم الإستشاري في القصر الملكي ومعه الطاقم الأمني المهم في البلاد يعمل ليلا نهارا على إيجاد حلول ضامنة للإستقرار الإقتصادي في البلاد عند الوصول لإستحقاق عام 2007 حيث كانت حوارات ولقاءات الملك داخليا وقبل ذلك جولته الأوروبية والأمريكية خارجيا محصلة لسعي الطاقم المؤثر في دوائر القرار وخارج الوزارة للإستعداد للمرحلة الصعبة التي تحدث عنها الملك عبد الله الثاني شخصيا وفي أكثر من مناسبة.

وعلى نحو أو آخر كانت حوارات «الداخل » الملكية توطئة لتطبيق الشعارات المرفوعة بعنوان الإعتماد على الذات و الصبر على النفس والإمتناع عن تحمل «جمائل» الآخرين، أما حوارات الخارج الملكية فهي محاولة للبحث عن «ثغرات» وإختراقات لدى المجتمع الدولي تساعد في تخفيف الوطأة الإقتصادية وتحاول موازنة الإحساس بخذلان العرب وتحديدا الخليجيين للأردن فيما يتعلق بمساعدات النفط وهو خذلان أصبح التعبير عنه «موضة» بالنسبة للصحافة الأردنية مؤخرا.

ويبدو ان شيئا ما لم يتم الإعلان عنه أردنيا حصل مؤخرا في الكويت وله علاقة برفع شعارات الإعتماد على الذات أردنيا بعد الآن فحل البرلمان الكويتي «يعطل» في الواقع اي خطوة كويتية للتضامن مع الأردن والبرلمان نفسه كان في الآونة الأخيرة معاديا لتقديم مساعدات إضافية نفطيا لعمان.

وبصرف النظر عن التفاصيل من الواضح ان العام المقبل لن يشهد تعاونا «كويتيا» في مجال النفط ولم يعرف بعد ما إذا كانت السعودية تسير على نفس الدرب فالمسؤولون الأردنيون يعلقون على اي سؤال حول الموضوع بإشارة واحدة تقول «شرحنا أوضاعنا للأخوة في السعودية والكويت وهم بالصورة» لكن السياسي الأردني يشعر عموما بان شعارات التضامن العربي الخليجي تغيرت مؤخرا والإهتمام بالتضامن مع الأردن في مؤخرة الأولويات وعلى العكس تماما ففي بعض دول الخليج مثل الإمارات يسمع الأردنيون احيانا عبارات من طراز «الضغوط علينا كثيرة» ومن طراز.. «ندفع لإندونيسيا والصومال ودفعنا لتسونامي وغيرها من الكوارث».

ويبدو ان مسؤولين رفيعي المستوى في عمان «فسروا» بشكل خاطىء عبارات مجاملة قيلت في الكويت وفي الإمارات من طراز «..إبشر» و«الأردن بؤبؤ العين» وغيرها وعدم إقتران هذه العبارات بأفعال على الأرض يعتقد انه السبب المرجح الذي أنتج خطاب الإعتماد على الذات بعد الآن وخطاب «.. زمن النفط المجاني ولى بلا رجعة».

إذا وبإختصار ملف المساعدات النفطية للأردن يخضع لتغيرات جذرية وفي وقت حساس للغاية ووسط توترات إقليمية مفتوحة على كل الإحتمالات ومع غياب صدام حسين عن الساحة وبالتالي لابد من إتخاذ خطوات في إتجاهات «تقليل الأضرار» والإعتماد فعلا على الذات وهو ما يحصل في الواقع الآن في عمان على الصعيد الداخلي وسط تزايد في مشاعر الخذلان النخبوية وتناسخ في بعض الأسئلة الحرجة التي تدور حول سؤال مركزي لا زال يطرح في الكواليس بعنوان... لماذا يترك الحلفاء الأمريكيون الأردن وحيدا في معركة «الملف النفطي»؟ ولماذا لا يتدخل الأمريكيون لصالح عمان مع حلفائهم و«جماعتهم» في الخليج؟

هذا السؤال لا يستطيع اي مراقب تجاهله في الواقع والإجابة عليه عبر إستدعاء ملف الملاحظات الإدارية على الأداء الحكومي لم تعد مقنعة لأبسط الناس وأسذجهم في الشارع الأردني، فالمواطن يشترك مع السياسي وصانع القرار في الغرق في هذا السؤال الحساس بين الحين والآخر وحبل المخاوف في السياق ممتد إلى مسافة طويلة جدا تصل إلى سيناريوهات مقصودة بعنوان «إضعاف الأردن» وإبقاؤه على الحافة لأغراض لن تكون بالضرورة إلا سياسية او لها علاقة بترتيبات إقليمية خصوصا وان عمان تعلن عمليا الحرب على خطة أولمرت الجديدة التي إكتشف الأردنيون مؤخرا أن لها «أصدقاء اشداء» في واشنطن.

أبسط القواعد تقول بان الأردن الضعيف إقتصاديا لن يفيد احدا في كل الأحوال وأبسط المؤشرات تقول بان دول الخليج بدأت تنسلخ عن ثوبها المعتاد وتسترسل في لعبة غامضة يفترض ان ضحيتها الإقتصاد الأردني، فيما إسرائيل لا تهتم إلا بمصالحها وتعبث بالأمن الإقليمي والديمغرافي الأردني علما بان واشنطن لا زالت في التقييم الأردني مستسلمة «للمطبخ اليميني».

كل تلك الإشارات اصبحت ملموسة في الواقع السياسي والنخبوي الأردني لكن ما لا يعرفه إلا من يعيش في عمان حاليا يؤكد ولادة «نغمة تحد» لقهر الظروف الصعبة وسط بؤرة مشاعر الأردنيين وهي نغمة جماعية تجمع الأردنيين ومن شتى الأصول والمنابت ومن مختلف المستويات حيث عبر عنها الملك شخصيا وعلنا ويتكلم بها بنفس درجة الحدة المواطن العادي في الشارع.

مركز حماية حريات الصحافيين يعقد مؤتمرا حول «الاستثمار في المستقبل» في هولندا:

دراسة أردنية شاملة: الإعلاميون العرب يفتقرون للمهارات ويحتاجون للكثير من التدريب

عمان ـ «القدس العربي»:

ينظم مركز حماية وحرية الصحافيين في الأردن بالشراكة مع مؤسسة «الصوت الحر» الهولندية مؤتمرا دوليا في لاهاي في الفترة من 7ـ 6 ـ 2006 تحت عنوان الاستثمار في المستقبل» استراتيجية تطوير القدرات المهنية والقانونية للاعلاميين العرب».

ويشارك في المؤتمر العديد من المؤسسات الدولية والعربية التي تعنى بدعم ومساندة حرية الاعلام اضافة الى خبراء اعلاميين عرب واجانب.

وسيجري في المؤتمر الاعلان عن الدراسة الاستراتيجية لبناء القدرات المهنية للاعلاميين العرب والتي عمل المركز بشراكة مع مؤسسة الصوت الحر الهولندية والعديد من المؤسسات الاعلامية العربية لمدة عام واحد حتى انجزت وتم طباعتها باللغتين العربية والانكليزية.

وقال رئيس المركز نضال منصور ان الدراسة التي تحمل عنوان «الاستثمار في المستقبل» تسعى الى الكشف عن الاحتياجات التدريبية للاعلام العربي وهي تقدم تحليلا للمشكلات التي يواجهها الاعلاميون العرب في ست دول هي البحرين، اليمن، لبنان، الاردن، مصر والمغرب.

واشار منصور الى ان اختيار هذه الدول جاء لتمتعها بحرية اعلامية نسبية اضافة الى اعتبارها من الديمقراطيات الناشئة.

واضاف ان الدراسة استندت الى تحليل الاحتياجات التدريبية من خلال دراسة مسحية تضمنت مقابلات مع بعض قادة الاعلام في العالم العربي وكذلك الى تحليل لاستبيان جرى توزيعه في الدول العربية الستة.

وكان الاستبيان قد تضمن 35 سؤالا حول التعليم الاعلامي والتدريب المهني والمعرفة باللغات الاجنبية وفرص التدريب المتوفرة في الدول العربية وآليات التدريب والانتقادات والملاحظات الموجهة له.

وقد تعاون لانجاز هذا الاستبيان والدراسة المسحية منظمات شريكة في الدول المعنية ابرزها مركز البحرين لحقوق الانسان مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان في اليمن منتدى التنمية والثقافة والحوار في لبنان مجموعة المحامين المتحدين في مصر ومركز حماية وحرية الصحافيين في الاردن.

الدراسة الاستراتيجية التي صدرت بكتاب باللغة العربية يقع في 625 صفحة وملخص لها بالانكليزية توصلت الى النتائج الرئيسية التالية:

افتقار غالبية الاعلاميين للمهارات الصحافية والاعلامية كما يعاني الصحافيون العرب من ضعف في المهارات اللغوية سواء اللغة الانكليزية او غيرها من اللغات مما يجعلهم غير قادرين على البقاء على تواصل مع التطورات الجديدة وبشكل عامل لا تقوم نقابات الصحافيين بالعمل على رفع الكفاءة المهنية لمنتسبيها او نشر اخلاقيات العمل الصحافي.

يعاني الاعلاميون من عدم وجود شبكات قانونية تقوم بالدفاع عنهم ومواجهة الحكومات التي تحد من حرية التعبير اضافة لذلك لا توجد انظمة قضائية مستقلة بالشكل الصحيح على الرغم من وجود بعض القضاة المستقلين.

شهدت السنوات القليلة الماضية اهتماما متزايدا برفع المؤهلات المهنية لدى الصحافيين والاعلاميين العرب ولكن هذا الاهتمام لم يصاحبه تنظيم وتخطيط جيد حيث كانت الفوائد المثالية من برامج التدريب السابقة في الدول الست متواضعة.

هنالك حاجة ملحة لرفع مستوى المؤهلات المهنية لدى الاعلاميين في ما يتعلق بالكتابة والمحادثة باللغة الانكليزية واستخدام الحاسوب والانترونت والادارة الاعلامية والتخصصات الصحافية.

هنالك قلة اهتمام بالتوعية القانونية لكن هنالك حاجة ملحة للتدريب حول منظومة حقوق الانسان والمعايير الدولية وبالتحديد الحق في حرية التعبير.

ويسعى المركز ومؤسسة الصوت الحر الى حشد التأييد لتنفيذ هذه الاستراتيجية التدريبية في مؤتمر هولندا الذي تشارك به العديد منن الحكومات والمؤسسات التمويلية.

ويتضمن برنامج المؤتمر عرضا لواقع حرية الاعلام والتعبير في العالم العربي وسيتبع ذلك حوار استقلالية الاعلام ومعايير الصحافة الجيددة لبناء الديمقراطية والتنمية وآليات بناء جسور الثقة والتواصل بين العالم العربي والدول الغربية.

وسيناقش المؤتمر استراتيجية التدريب التي انجزت في بعديها المهني والقانوني.

وتتضمن خطة الاستراتيجية تصورا لتدريب الف صحافي عربي خلال عامين من تاريخ البدء بتنفيذها.

مهاجمة النائب العام لاستقباله السفير الامريكي.. وخلافات بين «الاخوان» والنيابة.. واتهام الصحف القومية بانها مصابة بداء التلميع

مبارك يرفض اقتراح سعدة بتعيين جمال نائبا له.. تطورات خطيرة في أزمة طلعت وعز.. طلعت يطلب رأي مبارك والصحف الحكومية تنحاز لعز

القاهرة ـ «القدس العربي»
من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة يومي السبت والأحد عن قتل القوات الاسرائيلية جنديين مصريين، وزعمت اسرائيل انهما دخلا الى حدودها وأطلقا النيران على قواتها، بينما أكدت مصر انهما قتلا داخل الحدود المصرية، واستقبال الرئيس مبارك في شرم الشيخ رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود أولمرت، وانتخاب الجمعية العمومية لحزب الوفد، أعضاء الهيئة العليا وهيئة السكرتارية ومظاهرة لعدد من الناشطين امام قسم شرطة قصر النيل بالقاهرة الذي شهد عملية تعذيب محمد الشرقاوي وانتهاكه واستمرار حالة الهيستيريا التي انتابت الصحف الحكومية، في متابعتها لأزمة طلعت السادات وأحمد عز عضوي مجلس الشعب وارتفاع درجات الحرارة، والامتحانات، وقبل البدء بالتقرير أشير الى رقم الهاتف المحمول لزميلتنا بـ«الدستور» عبير العسكري وهو 012443138، وهو للمصري المقيم في ايطاليا وللأسف نسيت اسمه وأرجو المعذرة، ولأنني تأخرت عليه عدة ايام بعد ان اتصل بي مشكورا وطلب رقم هاتفها ليحادثها، كما اشكره على مشاعره الرقيقة نحو «القدس العربي».

طلعت وعز

ونبدأ بمعركة عضوي مجلس الشعب المستقل طلعت السادات وأحمد عز رجل الأعمال ومحتكر الحديد ورئيس لجنة الخطة والموازنة بالمجلس، وأمين التنظيم بالحزب الحاكم وعضو أمانة السياسات التي يرأسها جمال مبارك، وقد ألقت جريدة «أخبار اليوم» القومية بثقلها في المعركة بجانب عز فنشرت عددا من التحقيقات الصحافية احتلت عدة صفحات وتحقيقا على صفحة كاملة كتبه زميلنا رفعت فياض، عما قالت انه وثائق تبرىء ساحة أحمد عز من التلاعب في البورصة كما اتهمه طلعت، وهو نفس التحقيق الذي بدأه رئيس تحرير «الجمهورية» زميلنا محمد علي ابراهيم، ولا اعرف ان كانت «اخبار اليوم» تعتبره اعلانا أم لا، مثلما لم نعرف ان كان رئيس تحرير «الجمهورية» اعتبره اعلانا لابد ان يدخل ثمنه خزينة الجريدة. انها مأساة وظاهرة ملفتة والمدهش ان الرئيس مبارك نفسه لم يحظ بهذا القدر من الدفاع عنه ازاء الهجمات التي يتعرض لها، هذا بالاضافة الى سيل المقالات المندفع من صفحات الجريدة فزميلتنا ايمان انور قالت:

«ثقتي الكبيرة في وطنية النائب الشاب أحمد عز وقناعتي الشخصية بأنه من رجال الاعمال الشرفاء المدركين لدور القطاع الخاص الحقيقي بعيدا عن الانتهازية والاستغلال، فأحمد عز من خلال متابعتي للعمل بالحزب الوطني كادر شبابي يفخر به الحزب، ونموذج لقصة نجاح للعمل بإخلاص ووطنية وقناعة وايمان بقضية الاصلاح السياسي والاقتصادي الحقيقي.

وعلى ما يبدو أن أحمد عز لن يكون آخر من يتعرض لاتهامات باطلة، والتي تبدو مثل المسرحيات الهزلية التي تميل الى الاستعراض والمنظرة واكتساب بطولات وهمية تعتمد على دغدغة مشاعر المواطنين وتوجيه الاتهامات جزافا دون أدلة أو براهين».

لكن زميلتها تهاني ابراهيم أرادت الوقوف في المنتصف فقالت بعد ان أظهرت أسفها على ما حدث:

«المؤسف ان المشاجرة انتهت بإحالة الموضوع الى هيئة مكتب المجلس دون مناقشة القضية ومعرفة الحقيقة! هل اشترى عز وهو نائب 15 ألف فدان في منطقة خليج السويس من أراضي الدولة بخمسة جنيهات للمتر، ويعرضه الآن للبيع بسعر 1500 جنيه؟! هل تسبب أسهم حديد عز ـ الدخيلة في انهيار البورصة وتحقيق مكسب لأصحابه وصل الى 1300 مليون جنيه؟! النواب «الفتوات» الذين حولوا الأمر الى معركة أفسدوا النقاش والتحاور، وأضاعوا على المجلس وعلى المواطنين معرفة حقيقة الأمر من خلال المناقشة البرلمانية!

الأغلبية ظلمت أمين التنظيم، لأنه لو أوضح موقفه، وقدم مستنداته وأثبت صحة تعاملاته وعدم مخالفتها للدستور ولائحة البرلمان لكان هذا انتصارا لنواب حزب الاغلبية ورموزه المستقلين، والمعارضة فشلوا في التحلي بالصبر والهدوء وفي عرض الموضوع والحصول على اجابات محددة، ودخلوا في المصيدة التي فتحها لهم «الفتوات»!».

وكان بانتظارهما بنفس اليوم زميلنا وصديقنا مجدي مهنا بقوله وقد بدا عليه الضيق في عموده اليومي بـ«المصري اليوم» ـ في المنوع ـ:

«ان حديث «الجزمة» هذا ليس هو الأول من نوعه حتى تثار حوله كل هذه الضجة وكل هذا الاستغراب والاستنكار فقد سبق ان استخدمت هذه «الجزمة» في التعامل مع ازمة القضاة، وأفردت له صحيفة «الاسبوع» احد مانشيتاتها فلماذا لم يعترض هؤلاء المعترضون، وهؤلاء المستنكرون وقتها؟! ولماذا لم يرفضوا اعتداء قوات الأمن على أحد القضاة بالضرب بـ«الجزمة»؟ هل كرامة أحمد عز فوق كرامة هذا القاضي؟ وهل كرامة البرلمان اكبر من كرامة قضاة مصر؟ وأرجو ألا يفهم أحد خطأ أنني أريد تعميم استعمال «الجزمة» في التعامل وفي لغة التخاطب».

طبعا، طبعا، هذا مفهوم لأن مجدي يبحث عن جوهر المشكلة ومثله زميلنا وصديقنا جلال دويدار الامين العام للمجلس الاعلى للصحافة، ورئيس تحرير «الاخبار» السابق الذي قال امس في عموده اليومي ب«الاخبار» ـ خواطر ـ

«وإذا كان هناك سلوك معيب قد جرى في جلسة مجلس الشعب وهو ما يتطلب التدخل والمحاسبة لمنع تكراره فانه في نفس الوقت لابد ان تكون هناك وقفة تجاه أي ممارسات لغير صالح الاقتصاد الوطني ومصالح المستثمرين الصغار في البورصة، على مجلس الشعب والاجهزة الرقابية مسنودة بأجهزة الدولة الرسمية أن تتحرك للتحقيق لكشف المستور وفضح أي خلل أو التأكيد على عدم وجود أي خلل، ان الصمت وتمييع المواقف في مثل هذه الحالات هو اكثر ما يؤدي الى انتشار الشائعات المؤثرة على الساحتين السياسية والاقتصادية، ان التقاعس في مواجهة هذا الذي يثار بالتحقيق الفوري المنزه عن الهوى والبعيد عن أي مؤثرات او تدخلات يعطي إحساسا بعدم المبالاة والتواطؤ مما يقود الى تداعيات للاستقرار الداخلي وللمناخ الاستثماري الذي نسعى جميعا الى تأمينه ليساهم في النمو المرجو للوطن».

هذا ومن المعروف ان جلال عندما كان رئيسا للتحرير خاض معارك هائلة ضد أحمد عز طالب في احداها بمحاكمته بتهمة تهديد الأمن القومي للبلاد، بينما قال زميلنا وصديقنا محمد بركات رئيس التحرير الحالي في نفس العدد:

«لا يعقل ولا يقبل ولا يجوز التسامح على الاطلاق مع عضو في البرلمان انحنى بهامته ـ لو صحت الوقائع ـ كي يلتقط حذاءه ويعتدي به على عضو آخر، هذه فعلة لو صحت لاستوجبت أشد الحساب وأشد الجزاء ونحن في انتظار قرار المجلس الموقر».

طبعا، لابد للموقر وبالأصح اغلبية الموقر ان تتخذ القرار المنتظر بعد ان وصلت الأمور الى مستوى لا يمكن السكوت عليه وأغضب زميلنا بـ«الاخبار» شريف رياض، فقال في نفس العدد:

«الرأي العام كله في انتظار اجتماع هيئة مكتب مجلس الشعب غدا لمناقشة أحداث الثلاثاء الاسود تحت القبة، الرأي العام ينتظر ماذا سيفعل مكتب المجلس في مواجهة هذه الواقعة المؤسفة بما يضمن عدم تكرارها مستقبلا وبما يرسي قيما جديدة للحوار تحت القبة حتى لا يتحول مجلس الشعب الى ساحة لتبادل الشتائم وميدان للقتال!

أرجو أن يسرع مجلس الشعب في حسم هذه القضية في أسرع وقت حتى يستعيد ثقة الرأي العام فيه قبل أن نصل الى يوم يصبح فيه الحذاء هو لغة الحوار تحت القبة».

ونترك «الأخبار» الى «أهرام» الأحد وزميلنا وصديقنا أسامة سرايا رئيس تحريرها، وقوله بتحفظ شديد:

«لست في مجال الدفاع عن النائب أحمد عز، فلقد طرح الرجل ما يثبت حقيقة موقفه، ويشرح أبعاد ما قام به، والقضية الآن هي السلوك البرلماني الذي نرجوه لهذه المؤسسة السياسية بالغة الأهمية والحيوية، وانعكاسات هذا السلوك على جميع الممارسات السياسية، وسواء اتجه المجلس الى التحقيق واقرار العقوبات المنصوص عليها في القانون أو اتجه الى المصالحة، فان ما يبقى في الضمير العام من هذه الواقعة امر مؤسف ومثير للأسى.

وأخشى ان تتطور اسلحة الحوار تحت القبة الى ما لا يمكن تداركه واحتماله فيضع البرلمان نهايته لنفسه بنفسه، والحقيقة التي لابد من تأكيدها هي ان الاتهامات المرسلة تظل اثارها قائمة حتى بعد ان تتضح الحقائق، فلقد تعرض الكثيرون من اعضاء البرلمان لاتهامات شتى حتى كادت صورتهم لدى الرأي العام تفقد بعض بريقها، ويخسرون بالتالي بعض مكانتهم وتأثيرهم، ان البرلمان أقوى وأهم من اعضائه ونحن نريد له ان يبقى مؤسسة تتعلق بها آمالنا وطموحاتنا الديمقراطية».

ومن أسامة لزميلته نجلاء ذكرى التي كتبت تعليقا عنوانه ـ العز وسنينه ـ قالت فيه:

«بداية المقال وقبل أن تذهب فكرة القارىء الى أي شخصية عامة تحمل اسم العز سواء شخصية سياسية واقتصادية أو شخصية فنية فان العز المقصود هنا هو المال والثروة، والمتابع لحالة كل رجل أعمال ناجح في مجتمعنا الذي يزخر بحملة الطوب والمشاعل يتأكد من ان اصحاب المال مثل أصحاب الجاه والسلطان لابد وان تحاك حولهم آلاف القصص والحكايات، ولعل احمد عز رجل الاعمال الناجح والسياسي البارز أحد هؤلاء الذين عانوا من لعنة العز، فالرجل لم يكد يخرج من قصة الحديد حتى ألصقوا به تهمة البورصة، ونحن لن نتحدث في هذا المقال عن أي من هذه القصص ولكن نقول ان حالة الاستنفار الدائمة ضد أي شخص ناجح أو بارز في أي مجال ستصيب المجتمع بحالة من الاختناق والشلل ولن نلبث ان نعود جميعا الى مرحلة الستينات والسبعينات من حيث الهجرات الجماعية والفردية للكفاءات النادرة، نحتاج الى الحوار الهادىء والمنطق والمستندات والمعقول قبل ان نفتح النار حول أي شخص، وإلا لن نختلف عن مجتمعات غوغائية بدأت مثلنا بالصراخ وانتهت نهايات مؤلمة ومؤسفة، مع الاعتذار لكاتبنا الجميل أحمد رجب وتحفته الفنية، الحب وسنينه».

وقبل ان نترك الصحف الحكومية، أعيد التذكير بأنها سمحت بنشر آراء اخرى ضد عز ولكن رغم الحملة المكثفة التي تقوم بها لصالحه فانها لاقت هزيمة مؤكدة، بدأت ترتد على النظام، من جانب الصحف المستقلة وبعض الصحف الحزبية التي ربطت بين عز وجمال مبارك، والنظام الحاكم، كما برزت قضية اخرى محرجة جدا، حاول الاعلام الحكومي اخفاءها، وهي اتهام اسرة السادات لاحمد عز بإهانة والد الرئيس الراحل ـ أنور السادات ـ وهو ما سيضع النظام في مأزق آخر، وكان عنوان الموضوع الرئيسي في الصفحة الأولى بجريدة «نهضة مصر» اليومية المستقلة امس: سكينة السادات تقدم بلاغا للنائب العام بتوقيع العائلة للتحقيق مع أحمد عز، وقال فيه زميلنا محمود متولي:

«قالت سكينة السادات شقيقة الرئيس الراحل أن أسرة السادات من أحفاد وأبناء اجتمعوا على مدى الـ48 ساعة الأخيرة وتدارسوا الموقف المشين بتنديد عز بوالدهم وجدهم وقرروا تقديم بلاغ الى النائب العام للتحقيق في هذه الواقعة خلال الساعات القادمة موقعا عليه من نحو مائة من افراد الاسرة.

وأشارت الى ان واقعة السب والقذف والتنديد بوالد السادات وجدها سجلته وقائع جلسة البرلمان الشهيرة الثلاثاء الماضي خلال المشادات الساخنة بين عز وطلعت السادات تحت قبة البرلمان، وقالت اننا كأسرة السادات يمكن ان نختلف أو نتفق مع طلعت السادات أحيانا وأحيانا نرفض بعض ممارساته، ولكن ان يصل الامر الى حد التنديد بوالدنا فهذا أمر مرفوض شكلا وموضوعا، وأكدت سكينة السادات أن سب وشتم والدنا محمد السادات دون مبرر هو جريمة يعاقب عليها القانون فهو الرجل المكافح مدير الادارة الطبية بالجيش المصري ووالد رئيس مصر انور السادات وكافح طوال عمره حتى أخرج لمصر 12 ولدا وبنتا من أبنائه خريجي جامعات ومنهم رئيس جمهورية ومهندس وصحافية ومديرة بنك ولواء بالجيش، ولذلك نرفض ان يهان ويحقر في مجلس الشعب.

لقد اتفقنا نحن في العائلة ان من حق طلعت السادات وأحمد عز تبادل الاتهامات كما يشاءان ويتحاوران تحت القبة لكن دون تعريض بالآباء والاجداد وليس من حق أحمد عز أن يرد على السادات بقوله «انا معروف عيلتي ومن هو جدي شوف انت جدك مين».

وفي «صوت الامة»، قال طلعت في حديث أجراه معه زميلنا محسن عيد:

«الرئيس السادات هو أحد زعماء مصر الكبار كما هو الحال بالنسبة للزعيم الراحل جمال عبدالناصر فهم حملوا أرواحهم على أكفهم وراحوا يدافعون عن الوطن وكرامته واستقلاله وحملوا في قلوبهم طموحات وآمال هذا الشعب، فلماذا يقبل الرئيس مبارك اليوم المساس بالرئيس السادات من شخص تاريخه معروف وصفقاته تحيطها الشبهات».

ويبدو ان شيئا ما لم يتم الإعلان عنه أردنيا حصل مؤخرا في الكويت وله علاقة برفع شعارات الإعتماد على الذات أردنيا بعد الآن فحل البرلمان الكويتي «يعطل» في الواقع اي خطوة كويتية للتضامن مع الأردن والبرلمان نفسه كان في الآونة الأخيرة معاديا لتقديم مساعدات إضافية نفطيا لعمان.

وبصرف النظر عن التفاصيل من الواضح ان العام المقبل لن يشهد تعاونا «كويتيا» في مجال النفط ولم يعرف بعد ما إذا كانت السعودية تسير على نفس الدرب فالمسؤولون الأردنيون يعلقون على اي سؤال حول الموضوع بإشارة واحدة تقول «شرحنا أوضاعنا للأخوة في السعودية والكويت وهم بالصورة» لكن السياسي الأردني يشعر عموما بان شعارات التضامن العربي الخليجي تغيرت مؤخرا والإهتمام بالتضامن مع الأردن في مؤخرة الأولويات وعلى العكس تماما ففي بعض دول الخليج مثل الإمارات يسمع الأردنيون احيانا عبارات من طراز «الضغوط علينا كثيرة» ومن طراز.. «ندفع لإندونيسيا والصومال ودفعنا لتسونامي وغيرها من الكوارث».

ويبدو ان مسؤولين رفيعي المستوى في عمان «فسروا» بشكل خاطىء عبارات مجاملة قيلت في الكويت وفي الإمارات من طراز «..إبشر» و«الأردن بؤبؤ العين» وغيرها وعدم إقتران هذه العبارات بأفعال على الأرض يعتقد انه السبب المرجح الذي أنتج خطاب الإعتماد على الذات بعد الآن وخطاب «.. زمن النفط المجاني ولى بلا رجعة».

إذا وبإختصار ملف المساعدات النفطية للأردن يخضع لتغيرات جذرية وفي وقت حساس للغاية ووسط توترات إقليمية مفتوحة على كل الإحتمالات ومع غياب صدام حسين عن الساحة وبالتالي لابد من إتخاذ خطوات في إتجاهات «تقليل الأضرار» والإعتماد فعلا على الذات وهو ما يحصل في الواقع الآن في عمان على الصعيد الداخلي وسط تزايد في مشاعر الخذلان النخبوية وتناسخ في بعض الأسئلة الحرجة التي تدور حول سؤال مركزي لا زال يطرح في الكواليس بعنوان... لماذا يترك الحلفاء الأمريكيون الأردن وحيدا في معركة «الملف النفطي»؟ ولماذا لا يتدخل الأمريكيون لصالح عمان مع حلفائهم و«جماعتهم» في الخليج؟

هذا السؤال لا يستطيع اي مراقب تجاهله في الواقع والإجابة عليه عبر إستدعاء ملف الملاحظات الإدارية على الأداء الحكومي لم تعد مقنعة لأبسط الناس وأسذجهم في الشارع الأردني، فالمواطن يشترك مع السياسي وصانع القرار في الغرق في هذا السؤال الحساس بين الحين والآخر وحبل المخاوف في السياق ممتد إلى مسافة طويلة جدا تصل إلى سيناريوهات مقصودة بعنوان «إضعاف الأردن» وإبقاؤه على الحافة لأغراض لن تكون بالضرورة إلا سياسية او لها علاقة بترتيبات إقليمية خصوصا وان عمان تعلن عمليا الحرب على خطة أولمرت الجديدة التي إكتشف الأردنيون مؤخرا أن لها «أصدقاء اشداء» في واشنطن.

أبسط القواعد تقول بان الأردن الضعيف إقتصاديا لن يفيد احدا في كل الأحوال وأبسط المؤشرات تقول بان دول الخليج بدأت تنسلخ عن ثوبها المعتاد وتسترسل في لعبة غامضة يفترض ان ضحيتها الإقتصاد الأردني، فيما إسرائيل لا تهتم إلا بمصالحها وتعبث بالأمن الإقليمي والديمغرافي الأردني علما بان واشنطن لا زالت في التقييم الأردني مستسلمة «للمطبخ اليميني».

كل تلك الإشارات اصبحت ملموسة في الواقع السياسي والنخبوي الأردني لكن ما لا يعرفه إلا من يعيش في عمان حاليا يؤكد ولادة «نغمة تحد» لقهر الظروف الصعبة وسط بؤرة مشاعر الأردنيين وهي نغمة جماعية تجمع الأردنيين ومن شتى الأصول والمنابت ومن مختلف المستويات حيث عبر عنها الملك شخصيا وعلنا ويتكلم بها بنفس درجة الحدة المواطن العادي في الشارع.

أخيرا الى المعارك والردود وقول مجدي مهنا في «المصري اليوم» يوم السبت موجها النقد للنائب العام المستشار ماهر عبدالواحد بقوله:

«ما الفرق بين أن يسافر جمال مبارك الى واشنطن للقاء كبار المسؤولين في الادارة الأمريكية أو أن يلتقي النائب العام المستشار ماهر عبدالواحد مع السفير الأمريكي ريتشاردوني، وبين ان يلتقي أي ناشط سياسي في المجتمع المدني او في احد الاحزاب أو أي مواطن مصري مع مسؤول امريكي؟ لماذا الشبهات تحيط باللقاء الثاني، ولا تحيط باللقاء الاول، مع ان اللقاء في الحالتين يتم مع مسؤولين امريكيين؟ هل يملك البعض صكوك الوطنية يمنحها للبعض ويحجبها عن البعض الآخر؟، عيب».

وفي نفس عدد «المصري» قال زميلنا حمدي رزق في عموده اليومي ـ فصل الخطاب ـ وهو متبرم وقد امتلأ صدره بالشكوك:

«بلا تسييس ولا يحزنون جماعة الاخوان في نقابة المحامين تقول بتورط عدد من رؤساء اللجان الانتخابية في تزوير الانتخابات، وشكلت لجنة لملاحقة المزورين، مزورون وسنلاحقهم، وعلى حد مزاعم «جماعة تاج» أفهم ان المجلس الاعلى للقضاء لا يسعده كثيرا وجود مزور واحد في السلك القضائي، كما ان المجلس الذي عادة ما يهيب بالصحافة احترام القضاء والحفاظ على استقلاله إذا ما اقتربت من المنصة العالية انتقادا أو تصويبا، المجلس أمامه الآن ليس اقترابا ولكن اتهامات للقضاة لا تخطؤها العين، فهل يهب لتحقيق ما ورد على لسان تاج وإخوانه ويبحث في حقيقة تلك الاتهامات المطلقة السراح؟.

وإلى جمال مبارك وقيام زميلنا ابراهيم سعده رئيس تحرير «اخبار اليوم» السابق، بنشر باقي التفاصيل عما دار بينه وبين الرئيس مبارك بخصوص المقال الذي كتبه عندما كان رئيسا للتحرير عن جمال مبارك، وأرسله للرئيس الذي رفض نشره وكشف سعدة عن محتويات المقال، فقال عن محادثته الهاتفية مع الرئيس:

«وقلت للرئيس: «ان الرأي العام يسمع عن جمال، ويرى احيانا صوره في اجتماعات عامة، لقاءات ضيقة يرأسها رئيس الجمهورية، ولا يعرف ـ على وجه الدقة ـ ماذا يعمل نجل الرئيس، وما هو المنصب الذي يشغله؟».

فأجابني الرئيس بأن جمال لا يشغل أي منصب، لا في الرئاسة ولا في الحكومة ولا في الحزب الوطني، واضاف الرئيس انه يكلف جمال ـ بين الحين والحين ـ بدراسة بعض الموضوعات الاصلاحية المطروحة للمناقشة، ووجدت في اجابة الرئيس ما يتفق مع ما كتبته مطالبا الرئيس بتعيينه في أي منصب من المناصب التي اقترحتها في مقالي المحظور فقلت: «لماذا لا يعين جمال مستشارا لسيادتك؟»، فأجاب الرئيس بأن لديه الكثير من المستشارين ـ في كل التخصصات ـ وليس في حاجة لمزيد وانه يستمع الى رأي جمال في بعض الموضوعات والقضايا، خاصة التي تهم الشباب في مصر.

فقلت: «وهذا ياسيادة الرئيس ما قلته بالضبط، عندما اقترحت في مقالي تعيين جمال في منصب وزير الشباب، كأحد المناصب التي رشحته لها في المقال».

ومرة ثانية رفض الرئيس هذا الاقتراح، وقال انه وجمال لا يوافقان على توليه أي منصب وزاري.

واستجمعت شجاعتي وأنا أقول للرئيس: «هناك السؤال المزمن، والدائم، الذي يواجهكم به كل الصحافيين الذين أجروا معكم احاديث صحافية، وهو: لماذا لم تعين نائب رئيس الجمهورية حتى الآن؟

وقد اقترحت في مقالي ان يتولى جمال مبارك هذا المنصب، وأتصور ان عدم موافقتكم على نشر المقال هو هذا الاقتراح، لماذا ياسيادة الرئيس؟».

فأجاب الرئيس: «أيوه، علشان يقولوا «توريث» الرئاس